الجباية الخضراء كآلية لتمويل الاقتصاد الأخضر:دراسة حالة ولاية الأغواط للفترة (2019- 2023)

Green collection as a mechanism to enable the green economy: a case study of Algeria for the period (2019- 2023)

حورية ساري(*)
جامعة التكوين المتواصل – مركز الأغواط- ، الجزائر
h.sari@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/01 تاريخ القبول للنشر: 2024/05/07

****

ملخص:

لقد استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى أهمية استخدام الجباية الخضراء كآلية مالية لتمويل الاقتصاد الأخضر في ولاية الأغواط، ولتحقيق هذا الهدف تم توظيف المنهج التحليلي في عرض وتحليل مختلف الضرائب الخضراء التي سنها المشرع الجبائي الجزائري ، كما تم القيام بدراسة حالة ولاية الأغواط، بتحديد حجم حصيلة هذا النوع من الضرائب للفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2023.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجباية الخضراء تسهم في تمويل توجه نحو الاقتصاد الأخضر رغم قلة حصيلتها، كما أن هناك جملة من التحديات التي تواجه تطبيقها مما يتطلب ايجاد حلول لها .

الكلمات المفتاحية: جباية خضراء؛ اقتصاد اخضر؛ ولاية الأغواط.

Abstract:

This study aimed to find out the importance of using green taxation as a financial mechanism to finance the green economy in the state of Laghouat. To achieve this goal, the analytical approach was employed in presenting and analyzing the various green taxes enacted by the Algerian tax legislator. A case study was also conducted in the state of Laghouat, by determining the size of the proceeds of this tax.for the period extending from 2019 to 2023.

*حورية ساري.

The study concluded that green taxation contributes to financing a trend towards a green economy despite its small revenues, and there are a number of challenges facing its application, which require finding solutions to them.

***key words**:* green taxation; green economy; state of Laghouat.

مقدّمة:

إن التطور السريع الذي عرفته الصناعة خاصة في مجال التقنيات المعتمدة في الآونة الأخيرة تسبب في خلق أثار سلبية على البنية التحتية و المجتمع بصورة عامة، و على المجال البيئي بصورة خاصة. كما أسهمت هذه التغيرات العديدة إلى اعتماد الدول على إستراتيجية جديدة تسعى من خلالها إلى تحقيق هدف يتمثل في المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية و القادمة ، نظرا لإرتباط صحة الإنسان بالمحيط الذي يعيش فيه و مدى احترامه للنظافة و كيفية استغلال الموارد الطبيعية.

ومن بين هذه الاستراتيجيات توجه نحو الاقتصاد الأخضروالذي يهدف إلى تحقيق النمو اقتصاد يوحد من المخاطر التي تواجه البيئة ، و تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد.

تعتبر الجباية الخضراء إحدى أهم الآليات التي تبنتها الجزائر في سبيل معالجة المشكلات البيئية من جهة ومسايرة التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر من جهة أخرى، من خلال مختلف آلياتها الردعية والتحفيزية حيث أصبحت الجباية الخضراء كمصدر إيرادات جديدة تدخل ضمن ميزانية الدولة لتشكل لها موردا ماليا جديدا لتمويل الاقتصاد الأخضر من جهة وحماية البيئة من أشكال التلوث البيئي من جهة أخرى.

- **إشكالية الدراسة:**

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية كالتالي:

إلى أي حد تساهم الجباية الخضراء في تمويل الاقتصاد الأخضر بولاية الأغواط؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الاشكالية الرئيسية ندرج الفرضية التالية:

- تسهم الجباية الخضراء في تمويل الاقتصاد الأخضر في ولاية الأغواط رغم قلة حصيلتها.

- **أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مفهوم الجباية الخضراء والاقتصاد الأخضر وأهم عناصرها؛
- معرفة أهم الضرائب الخضراء المطبقة في ولاية الأغواط؛
- ابراز الدور الذي تلعبه الجباية الخضراء في تمويل الاقتصاد وأهم التحديات التي قد تعيق فعاليتها.

- **منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجانب النظري من خلال وصف الاقتصاد الأخضر والجباية الخضراء وتحليل هاته الأخيرة في التشريع الجبائي الجزائري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم اتباع منهج دراسة حالة وذلك من خلال التطرق لتطور الضرائب والرسوم الخضراء المقتطعة محليا بولاية الأغواط، ومحاولة معرفة مختلف التحديات التي تعيق مساهمة حصيلة هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد الأخضر بالولاية .

المبحث الأول:الدراسة النظرية

يتم في هذا الجانب من الدراسة تحديد معالم الجباية الخضراء و الاقتصاد الاخضر ثم يتم تحديد العلاقة بينهما.

المطلب الأول: الاقتصاد الاخضر والجباية الخضراء.

خصص هذا المطلب لتقديم ماهية كل من الاقتصاد الأخضر من خلال التطرق لتعريف هو متطلباته في الفرع الأول، ثم تقديم تعريف للجباية الخضراء وايجابيات تطبيقها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر

من خلال هذا العنصر سيتم تسليط الضوء على ماهية الاقتصاد الأخضر بعرض مختلف التعاريف المقدمة للاقتصاد الأخضر وايضاح بعض القضايا المتعلقة به مثل متطلبات التحول اليه.

أولا: تعريف الاقتصاد الأخضر

يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه " نظام للأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى إنتاج وتوزيع البضائع والخدمات ويعمل على تحسين رفاهية الإنسان على المدى الطويل دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرتها "(هارون، 2019، صفحة 254)

كما قدمت منظمة العمل الدولية تعريف للاقتصاد الأخضر على انه"اقتصاد منخفض الكربون، يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، وشامل اجتماعيا، يعمل على زيادة الدخل وفرص العمل، ويقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، ويحسن كفاءة استخدام الطاقة والموارد من خلال استثمار في القطاعين العام والخاص، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية الى المستويات التي تحقق بها الاستدامة"(حبيب و حنيش، 2021، صفحة 304)

كما يعرف " بأنه نموذج اقتصادي جديد يتطلب تحضير جميع المهن والتركيز على السلع والخدمات التي ستحتاج إلى تغييرات أكثر تحديدا لتحسين كفاءة الطاقة والحد من استخدام الموارد"(بن صالح، 2020، صفحة 37)

من هذه التعريفات ، نستنتج أن الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي ينتج عن تكامل العلاقات بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة وذلك من أجل تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية.

ثانيا: متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

إن التوجه إلى الاقتصاد الأخضر يقوم على مبدأ الانتقال التدريجي اليه بطرق تتماشى والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد عن طريق اعتماد السياسات الملائمة وفيما يلي أهم متطلبات التحول الى الاقتصاد الأخضر(رحمون، 2016، الصفحات 296-297):

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- إعطاء الأولوية للتنمية الزراعية كهدف استراتيجي للتخفيف من الفقر في الأرياف؛
- الاهتمام بقطاع المياه وتعزيز كفاءة استخدامه ومنع تلويثها؛
- استحداث استثمارات مستدامة في مجال الطاقة وتشجيع الطاقات المتجددة؛

- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية وتعزيز اعتماد التكنولوجيا النظيفة؛
- دعم النقل الجماعي المستدام واستعمال المعايير البيئية في البناء؛
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة من الرمي العشوائي والحرق الى مقاربة إدارية لهذه الموارد واستثماره بما هو مفيد وصديق للبيئة.

الفرع الثاني: ماهية الجباية الخضراء.

من خلال هذا الفرع سيتم تسليط الضوء على ماهية الجباية الخضراء باعتبارها أداة اقتصادية ومالية هدفها الأول الحفاظ على البيئة بما يحقق توجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تقديم تعريفها وايجابيات تطبيقها.

أولا: تعريف الجباية الخضراء

للجباية الخضراء عدّة تعريفات يمكن عرض أهمها كالآتي:

تعرف الجباية الخضراء بأنها " مختلف الضرائب التي تفرض على الملوثين الذين يتسببون في أضرار بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية التي تنطوي على إنتاج المنتجات الملوثة واستخدام التقنيات الضارة بالبيئة. ويتم تحديد نسب هذه الضرائب بناء على تقديرات كمية ودرجة خطورة الانبعاثات الضارة بالبيئة."(مبطوش و عابدي، 2019، صفحة 217)

كما عرفت بأنها" مجموعة من الإجراءات الجبائية التي تهدف إلى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث"(حديدي و حمودة، 2020، صفحة 71)

كما يمكن تعريف الجباية الخضراء على أنها "أحد أنواع الأدوات الاقتصادية لحل المشاكل البيئية ، وهي مجموعة الضرائب والتدابير الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وتشمل هذه التدابير: الضرائب والرسوم والتدابير الجبائية التحفيزية." (واعر و واعر، 2020، صفحة 358)

من جملة هذه التعاريف نستخلص أن الجباية الخضراء هي تلك ضرائب ورسوم التي تفرض على النشاطات ذات التأثير المضر بالبيئة، بالإضافة إلى مختلف حوافز ضريبية التي تمنح للمكلفين الذين يعتمدون أساليب غير مضرة بالبيئة.

ثانيا: الإيجابيات المترتبة عن الجباية الخضراء

ينتج عن تطبيق الجباية الخضراء عدة إيجابيات نذكر منها ما يلي(كردودي و بوسلمة، 2018، الصفحات 83-84):

–تعمل الجباية الخضراء على تصحيح اخفاقات السوق فيما يخص التأثيرات الخارجية؛

–تطبيق مبدأ التلوث الدافع ، فإن الجباية الخضراء تعتبر كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار التي تلحق بالبيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو في تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث؛

–التكامل السياسات الاقتصادية والبيئية لمكافحة التلوث وحماية البيئة؛

–حث المستهلكين والمنتجين على تحسين وتغيير سلوكياتهم نحو استعمال الموارد استعمالا فعالا في الحفاظ على البيئة، في إطار التنمية المستدامة؛

– تعد الجباية الخضراء وسيلة فعالة للحد من المصادر التلوث الصغيرة؛

– تشجيع الاستثمار في قطاع البيئة وحمايته لتحقيق التنمية المستدامة؛

–زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية التكاليف البيئية والرفع من مستواها أو تخفيض الرسوم العمالة، رؤوس الأموال والادخار؛

–ضمان استدامة التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية؛

–تعمل الجباية الخضراء على إعادة تسعير الموارد الطبيعية، لضمان عدم استنزافها واستغلالها بطرق عقلانية؛

– خلق فرص عمل في قطاع البيئة من أجل حد من التلوث وحماية البيئة من جهة، وخفض نسبة البطالة وهو ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من جهة ثانية ؛

– ضمان سلامة البيئة المحيطة بالعامل مما يؤدي إلى إعطائه الحافز للعمل، نظرا لوجود علاقة طردية بين بيئة العمل والانجازات التي يمكن أن يحققها العامل؛

–تشجيع انتاج السلع البيئية وذلك من خلال منح المزيد من الإعفاءات الضريبية أو الإعانات بشكل عام.

المطلب الثاني: سبل تمويل الاقتصاد الأخضر في الجزائر من خلال الجباية الخضراء

تولي السلطات العمومية اهتماما كبيرا بحماية البيئة وتطرح عدة سبل من شأنها الحد من تدهورها وضمان انتقال السلس الى اقتصاد الأخضر من خلال وضع أدوات اقتصادية كالجباية الخضراء بمختلف الياتها .

فتطور الجباية الخضراء في الجزائر جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة أي الحد من أضرار التلوث البيئي وكذا تمكين الاقتصاد الأخضر، حيث تتركز الإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر أساسا على جباية ذات طابع ردعي وآخر تحفيزي،وسنحاول من خلال ما يلي استعراض مضمون الجباية الخضراء في الجزائر:

الفرع الأول: جباية ايكولوجية ذات طابع ردعي

وتتمثل في مختلف الرسوم الخضراء التي فرضها المشرع الجبائي الجزائري للحد من التلوث سنتعرض إليها من خلال ما يلي:

سنحاول من خلال ما يلي استعراض مضمون الرسوم الخضراء في الجزائر:

-**الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة:** يطبق هذا الرسم على الأنشطة الواردة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009 الذي يحدد الأنشطة الخاضعة لهذا الرسم والمعامل المضاعف عليها.

يصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين:

•النشاطات التي تتطلب الحصول على تصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛

•النشاطات التي تتطلب الحصول على تصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

يحدد المبلغ الوحدوي للرسم وفق أحكام المادة 88 قانون المالية لسنة 2020،كما يأتي:

الجدول رقم (1): الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة

النشاطات الخاضعة لـ :	المبلغ	
	< عاملين	≤ عاملين
التصريح	27000	6000
ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	60000	9000
ترخيص الوالي المختص إقليميا	270000	50000
ترخيص الوزير المكلف بالبيئة	360000	68000

المصدر: تم إعداده باعتماد على أحكام المادة 88 من قانون المالية لسنة 2020.

يتم تحديد مبلغ هذا الرسم بضرب المبلغ المحدد في الجدول السابق في معامل مضاعف يتراوح بين 1 و10 ، حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط. يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الطريقة المنصوص عليها في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 336-09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009.

يوزع حاصل هذا الرسم 50 % إلى الصندوق الوطني للبيئة والساحل، و50 % لميزانية الدولة.

الجدول رقم (2): المعامل المضاعف

المعايير قياس معامل المضاعف		المعامل
الطبيعة والأهمية النشاط	• التصريح؛ • ترخيص صادر من رئيس المجلس الشعبي البلدي؛ • ترخيص الصادر من الوالي؛ • ترخيص الصادر من الوزير.	1 2 3 4
نوع النفايات ناتجة عن انشطة الملوثة	• الخطرة على البيئة، مهيّجة والمسببة للتآكل؛ • القابلة للانفجار، المُحرِقة، السريعة الالتهاب؛ • مضرة، مسممة، مسرطنة، معدية، مسممة لإعادة التكوين، مسبب لطفرات جينية.	1 2 3
كمية النفايات ناتجة عن أنشطة	• اكبر من100 وأقل أو يساوي 1000 طن في سنة؛ • أكبر من1000 وأقل أو يساوي 5000 طن في سنة؛ • أكبر من5000 طن في سنة؛	2 2.5 3

المصدر: (عزي و سالمي، 2016، صفحة 151)

-**الرسم على الوقود:** يطبق الرسم على الوقود على البنزين الممتاز / العادي بالرصاص والغاز أويل. تحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي:

الجدول رقم(3): الرسم على الوقود

البنزين الممتاز / العادي بالرصاص	0.10دج/ل
الغاز أويل	0.30دج/ل

المصدر: المديرية العامة للضرائب

يخصص ناتج الرسم على الوقود ب50%للصندوق الوطني للبيئة والساحل، و50 % للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

-**الرسم على الأطر المطاطية الجديدة**:(المادة 54 من ق.م. لسنة 2019) يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة فقط والتي يحدد مبلغها كما يلي:

750دينار جزائري عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة، 450 دينار جزائري عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

يخصص ناتج هذا الرسم ب 35% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، و34% لصالح ميزانية الدولة، و30 % لصالح الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني، و1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- **رسم التطهير**:يدفع هذا الرسم سنويا لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية بإسم المستأجر أو مالك البناية. يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بناية بدفع الرسم سنويا بصفة مشتركة.

ويحدد مبلغ الرسم وفق المادة 67 من قانون المالية لسنة 2022 كما يلي:

- 2000دينار جزائري، على كل محل ذي استعمال سكني؛
- 10.000دينار جزائري، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- 18.000دينار جزائري، على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛
- 80.000دينار جزائري على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه. (المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023)

تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد أخذ رأي السلطة الوصية.

تحصل البلديات التي تمارس عملية الفرز على تعويض في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم النفايات المسمدة و /أو القابلة لإعادة التدويرإلى محطة المعالجة. (المادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

-الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة:(المادة 93 من قانون المالية لسنة2020) ، حيث تحدد مبلغ هذا الرسم بـ 37000 دينار جزائري عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، من حيث تخصيص ناتج هذا الرسم فقد خصصت كما يأتي:

- 42 %لصالح ميزانية الدولة؛

- 34%لصالح البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، ولصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة؛

- 24% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:(المادة 92 من قانون المالية لسنة2020) ، يحدد مبلغ هذه الرسم بالرجوع إلى المعدّل الأساسي السنوي المطبق على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة ومن معامل مضاعف مشمول بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم المسموح بها، ويحدد توزيع المعامل المضاعف كما يلي:

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 10 %إلى 20 %من القيم القصوى: المعامل 1

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 21 %إلى 40 %من القيم القصوى: المعامل 2

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 41 %إلى 60 %من القيم القصوى: المعامل 3

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 61 % إلى 80 %من القيم القصوى: المعامل 4

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من81% إلى100%من القيم القصوى: المعامل5

ويخصص ناتج هذا الرسم كما يلي:

- :% 34لصالح ميزانية الدولة؛

- :% 34لصالح البلديات؛

- :%16ل صالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

- :%16لصالح الصندوق الوطني للمياه.

- **الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:**(المادة 91 من قانون المالية لسنة2020) ، يحدد مبلغ هذه الرسم بالرجوع إلى المعدّل الأساسي السنوي المطبق على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة، ومن معامل مضاعف مشمول بين 1 و5 حسب نسبة تجاوز حدود القيم المسموح بها، ويحدد توزيع المعامل المضاعف كما يلي:

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 10 % إلى 20 % من القيم القصوى: المعامل 1

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 21 % إلى 40 % من القيم القصوى: المعامل 2

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 41 % إلى 60 % من القيم القصوى: المعامل 3

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 61 % إلى 80 % من القيم القصوى: المعامل 4

-الكميات المنبعثة التي تتجاوز من 81 % إلى100% من القيم القصوى: المعامل 5

من حيث توزيع ناتج هذا الرسم فقد خصص كما يأتي:

- :% 50لصالح ميزانية الدولة؛

- : 33%لصالح الوطني للبيئة والساحل؛

-17% : لصالح البلديات.

الفرع الثاني: جباية إيكولوجية ذات طابع تحفيزي

من خلال مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع الأنشطة التي لا تضر بالبيئة، عن طريق استخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة. ويشمل الجانب التحفيزي على الرسوم تحفيزية.

تتعدد الرسوم التحفيزية في مجال حماية البيئة من التلوث ومن أهمها الرسمين التاليين:

-1رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة: (المادة 89 من قانون المالية لسنة2020)، يعتمد وعائه على الحجم حيث حددت قيمة هذا الرسم بـ 30000 دج على كل طن من النفايات، وتوزع عائداته كالتالي :

% 46-لصالح ميزانية الدولة؛

% 38-لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

% 16-لصالح البلديات.

-2**رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج للمستشفيات والعيادات الطبية:**(المادة 90 من قانون المالية لسنة2020)يعتمد وعائه على حجم النفايات المخزنة حيث يسدد مبلغ 60000 دج على كل طن من هذه النفايات،ويتم توزيع ناتج هذا الرسم كما يلي:

50%-لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

30%-لصالح ميزانية الدولة؛

20 %-لصالح البلديات.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

في إطار سعي الجزائر لحماية البيئة من التلوث تبنت جملة من الأليات الكفيلة بتمويل الاقتصاد الأخضر ومن بين أهم هذه الآليات إدراج الجباية الخضراء كآلية لمعالجة المشكلات البيئية، من خلال مختلف آلياتها الردعية والتحفيزية حيث أصبح كل من يقوم بأنشطة اقتصادية ملوثة للبيئة، عليه أن يستجيب لآلية من آليات الجباية الخضراء وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى الجانب التطبيقي، حيث تم القيام بدراسة حالة ولاية الأغواط من سنة 2019 إلى غاية سنة 2023على أساس الاحصائيات التي تحصلنا عليها من المديرية للضرائب بولاية الأغواط.

المطلب الأول: التنظيم الفني للجباية الخضراء.

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم تعريف للجهات المسؤولة عن الجباية الخضراء وإجراءات تحصيلها في ولاية أغواط.

الفرع الأول: الجهات المكلفة بالجباية الخضراء في ولاية الأغواط:

سيتم في هذا العنصر تقديم كل من لمديريتي الضرائب والبيئة بولاية الأغواط كما يلي:

- **مديرية الضرائب لولاية الأغواط:**تأسست مديرية الولائية للضرائب بولاية الأغواط بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن لتنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم.
- **مديرية البيئة لولاية الأغواط:**أنشأت مديرية البيئة لولاية الأغواط بموجب المرسوم التنفيذي رقم 494/03 المؤرخ في 2003/12/17 المعدل والمتمم ، المتضمن إحداث

مفتشية البيئة في الولاية حيث تعتبر مديرية البيئة لولاية الاغواط بأنها مصلحة خارجية التابعةلوزارة البيئة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة.

الفرع الثاني: آلية تحصيل الجباية الخضراء:(مديرية الضرائب، 2024، صفحة 19)بتصرف:

يمثل التحصيل الضريبي، مجموعة العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية إلى تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها، وبهدف ضمان حق الدولة في استيفاء الضريبة اتخذ المشرع الضريبي جملة من الإجراءات قصد حث الأفراد وإجبارهم على تسديد ما عليهم من ديون ضريبية في مواعيدها المحددة.

فبعد قيام مديرية البيئة بتقدير الضريبة الواجبة على المكلف والتي ترسلها إلى مديرية الضرائب الولائية،حيث يتماستقبال جداول الرسوم البيئية المرسلة من مديرية البيئة سنويا، من طرف مكتب التصفية لدى مديرية الضرائب الولائية ، حيث يقوم بمعاينة مجموع مبالغ القوائم حسب كل قباضة مختصة اقليميا و حسب كل نوع من الرسوم، و ترسل القوائم بواسطة جدول ارسال يضم سند التحصيل و الجدول التفصيلي لكل مكلف بالرسم الي القابض المختص مع ذكر تاريخ بداية التحصيل، ليقوم بعدها قابض الضرائب بإبلاغ المكلف بكل المعلومات عن الضريبة المستحقة عليه ليقوم بتسديدها في أجل 30 يوم من تاريخ إبلاغه، ليتم بعدها تطبيق غرامة 10 % ، وبعد الشهر الثاني تضاف 3 % عن كل شهر تأخير لتصل غرامة لمعدل أقصاه 25 %، وعند التسديد قيمة الضريبة تقدم له قسيمة تثبت التسديد للضريبة.

المطلب الثاني: دور الجباية الخضراء في تمويل الاقتصاد الأخضر في ولاية الأغواط.

بعد الاشارة إلى مختلف الضرائب الخضراء التي نص عليها التشريع الجبائي الجزائري سوف يقتصر هذا العنصر على عرض تطور الضرائب الخضراء المفروضة بولاية الأغواط ومحاولة معرفة التحديات التي تحول دون مساهمة حصيلة هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد الأخضر.

الفرع الأول: تطور حصيلة الجباية الخضراء لولاية الأغواط

تجدر الإشارة إلى أن الضريبية الخضراء الموجهة لولاية الأغواط تنحصر على الضرائب التالية :

الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة،والرسم على النفايات الخاصة والخاصة الخطيرة،والرسم التطهير.

يمكن توضيح تطور إيرادات الجباية الخضراء الخاصة بولاية الأغواط للفترة (2019-2023)في الجدول التالي:

الجدول3:"تطور حصيلة الجباية الايكولوجية لولايةا لأغواط للفترة(2019-2023)

السنوات	الإيرادات الجبايةالخضراء
2019	38.110.475.52
2020	38.590.735,52
2021	40.777.636.21
2022	131.943.210,30
2023	90.346.982,00

المصدر: مديرية الضرائب لولاية الأغواط

من خلال ما سبق يمكن عرض حصيلة الاجمالية للجباية الخضراء بولاية الأغواط خلال الفترة الممتدة ما بين (2019-2023) في الشكل التالي:

الشكل 01: "منحنى بياني يبين تطور حصيلة الجباية الخضراء لولاية الأغواط الفترة(2019-2023)"

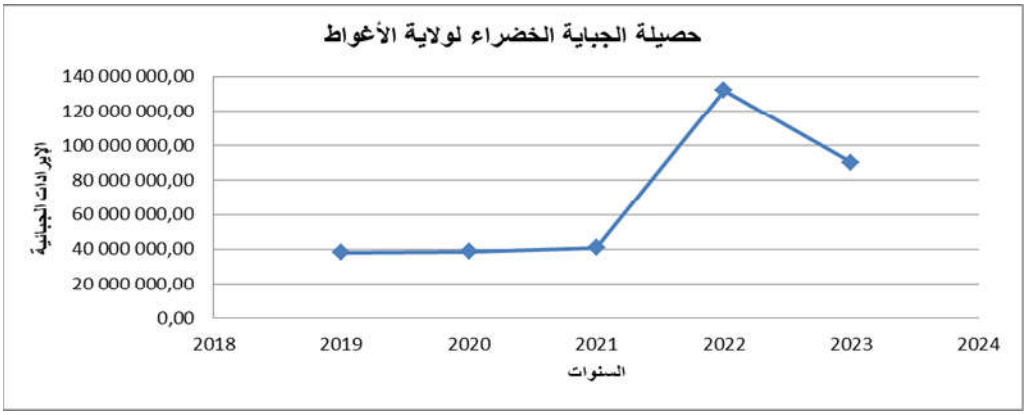

المصدر: تماعداده بالاعتماد على معطيات الجدول رقم3

ويلاحظ من الجدول والمنحنى السابقين، أن تحصيل الضرائب الخضراء المفروضة على الأنشطة الملوثة للبيئة في ولاية الأغواط والتي تستهدف تمويل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر على المدى الطويل،قد عرف ارتفاع ملحوظا خلال فترة من 2019 الى2022 وذلك نتيجة مجهودات التي بذلتها كل من مدريتي البيئة والضرائب منتوعية ورقابة وتحصيل، حيث انتقل التحصيل من 38.110.475.52دج الى 131.943.210,30دج وهي أعلى حصيلة من حيث الإيرادات الجبائية خلال فترة دراسة،أيتحصيلتضاعفمنسنةمن2019الى2022الى أكثر من 3 أضعاف ،غير أن التحصيل عرف انخفاض كبير خلال سنة 2023 وذلك يعود الى نقص الوعي لدى المكلفين بأهمية الضريبة الخضراء وأيضا بسبب التهرب البيئي.

الفرع الثاني: تحديات تمويل الاقتصاد الأخضر باستخدام الجباية الخضراء في الجزائر.

من خلال الدراسة التطبيقية يلاحظ أن هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون مساهمة الجباية الخضراءفي تمويل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر عامة وولاية الأغواط خاصة،ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- صعوبة ايجاد توافق بين قيمة الرسوم الخضراء وحجم التلوث ناتجة عن نشاط المكلف؛
- عدم وجود مصلحة لدى الادارة الجبائية تختص بالجباية الخضراء؛

- نقص الإمكانيات لدى مديرية البيئة لولاية الأغواط، حيث تعاني من نقص وعدم كفاية العاملين خاصة الكوادر البيئية منهم من مهندسين ومفتشي البيئة بالإضافة إلى عدم توفر سيارات لتنقل موظفي المصالح البيئية، مما يؤدي إلى عجز في تلبية وتغطية مهامها؛

-انعدام التنسيق والتعاون بين مديرية الضرائب ومديرية البيئة في كيفية تحصيل الرسوم الخضراء وتسييرها؛

-عدم تحديد المسؤوليات بين مديرية الضرائب ومديرية البيئة فمديرية البيئة هي التي تقوم بالإحصاء وتحضير اشعارات التحصيل وجداول وأوامر التحصيل، أما مديرية الضرائب فدورها يقتصر في تحصيل الضرائب والرسوم الخضراء؛

- غياب تحصيل باقي الرسوم الخضراء المنصوص عليها في التشريع الجبائي البيئي في ولاية اغواط، وذلك راجع لعدم توفر مديريات البيئة على التقنيات الحديثة لقياس درجة التلوث خصوصا التلوث الجو والمياه؛

-نقص الدورات التكوينية للرفع من القدرات المهنية لدى موظفي البيئة والضرائب؛

- نقص الوعي لدى المكلفين بأهمية الضريبة الخضراء، وبالتالي التهرب من دفعها .

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الجباية الخضراء ودورها في تمويل الاقتصاد الأخضر في ولاية الأغواط ،نرى أن آلية إدراج الجباية الخضراء لمعالجة المشكلات البيئية من أهم الآليات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تمويل الاقتصاد الأخضر و حماية البيئة ، فمن خلال تحليلنا للجوانب النظرية والعملية للدراسة الميدانية لهذا الموضوع ، يمكن أن تقديم مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

-تعتبر الجباية الخضراء بمثابة نموذجا تمويليا واعدا بمكاسب جمة على جميع المستويات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، التي تقود إلى انتقال نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر؛

-يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز ألية الربط بين الاقتصاد من جهة والبيئة من جهة أخر، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها ، والسعي للحد من آثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق المساواة الاجتماعية؛

- ضعف حصيلة الجباية الخضراء في ولاية الأغواط بسبب محدودية وعائها الضريبي وقلة عدد المكلفين بها؛

- نقص الوسائل المادية والبشرية لأمناء الخزينة وأعوان الضرائب لتحصيل الضرائب والرسوم الخضراء.

- نقص وسائل النقل، و الأدوات المستعملة في التفتيش على مستوى مديريات البيئة و ضعف التكوين مفتشي البيئة؛

- يقتصر تحصيل الضريبة الخضراء الموجهة لولاية الأغواط على الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة،والرسم على النفايات الخاصة والخاصة الخطيرة والرسم التطهير، وذلك راجع لعدم توفر مديريات البيئة على التقنيات الحديثة لقياس درجة التلوث خصوصا التلوث الجو والمياه ؛

- ضعف الكفاءة والتحكم في التسيير ملف الجباية الخضراء وغياب التنسيق بين مديرية البيئة ومديرية الضرائب من الأسباب الأساسية لانخفاض حصيلة الجباية الخضراء في ولاية الأغواط؛

- حققت ولاية الأغواط نتائج يمكن استحسانها فيما يتعلق بتطبيق الجباية الخضراء غير أنها تواجه تحديات تعيق تطبيقها، تتطلب حلول لها حتى تفعل هذه الجباية وترتقي للمستوى المطلوب منها في تمويل الاقتصاد الأخضر.

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي قد تكون مناسبة لتفعيل مردودية الجباية الخضراء بما يخدم تمويل الاقتصاد الأخضر في ولاية الأغواط بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة ، وتتمثل في:

- ضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين في تسيير وتحصيل الجباية الخضراء من أجل الرفع من مستوى التحصيل؛

-ضرورة تخصيص جزء من حصيلة الجباية الخضراء في ولاية الأغواط بصورة مباشرة لتمويل الاقتصاد الأخضر من خلال اعتماد مخصصات مالية للجباية الخضراء لمشاريع خضراء؛

-تكوين موظفي إدارة الضرائب والبيئة بصفة دائمة ودورية من خلال تكوين متخصص في الجباية الخضراء من تحديد وعاء الى تحصيل، والذي يعمل على الرفع من مستوى تحصيل تلك الجباية؛

-توفير الوسائل المادية والبشرية لمختلف جهات المسؤولة عن تسيير الجباية الخضراء من شأنه ان يؤدي الى زيادة التحصيل؛

- توسيع اعتماد التحاليل الخاصة بالمصبات السائلة و الانبعاثات الجوية من خلال تعيين ممثل عن المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة على مستوى كل ولاية لان المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة لا يمكنه أن يلم بكل التراب الوطني؛

- لرفع تحصيل باقي الرسوم الخضراء المنصوص عليها في التشريع الجبائي البيئي في ولاية الاغواط، لا بد من تزويد مديريات البيئة بحقيبة خاصة لإجراء التحاليل الفيزيو كيميائية آنيا، وذلك لقياس درجة التلوث خصوصا التلوث الجو والمياه؛

- من أجل النهوض بالجباية الخضراء، لتؤدي الدور الموكل لها في تمويل الاقتصاد الأخضر يتعين إيجاد حلول للصعوبات التي تعيق فعاليتها.

قائمة المراجع:

القوانين:

- قانون رقم 21-16 مؤرخ في 25جمادى الأولى عام1443 الموافق 30 ديسمبر سنة2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، الصادرة في 30 ديسمبر سنة 2021.
- قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد81، الصادرة 30ديسمبر 2019.
- قانون رقم 18-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 27 ديسمبر سنة2018، المتضمن المالية لسنة 2019، المادة 54، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة في 30 ديسمبر سنة 2018.
- المرسوم التنفيذي رقم09-336 المؤرخ في أول ذي قعدة 1430 الموافق لـ 20 أكتوبر2009، المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، المادة 04، الجريدة الرسمية، العدد63، الصادرة في 04 نوفمبر 2009.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن لتنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم: 03-494 المؤرخ في: 17 ديسمبر 2003، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم: 60/96 المؤرخ في: 27 جانفي 1996 و المتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية.

المقالات:

- آدم حديدي، و أم الخير حمودة. (04, 2020). دور الجباية البيئية(الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*(13)، صفحة 71.

- أسية حبيب، و أحمد حنيش. (08, 2021). أهمية تبني الاقتصاد الاخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني. *مجلة إقتصاد المال والأعمال، 5*(2)، صفحة 304.

- الحاج مبطوش، و قادة عابدي. (2019). الجباية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر. *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 06*(01)، صفحة 217.

- وسيلة واعر، و صفية واعر. (12, 2020). الجباية البيئية في الجزائر:إستراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 21*(02)، صفحة 358.

- حياة رحمون. (2016). الاقتصاد الأخضر :مسار لتحقيق التنمية المستدامة-تجربة الامارات-. *معارف*(21)، الصفحات 296-297.

- سهام كردودي، و حكيمة بوسلمة. (2018). دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة اتجاه لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في ولاية بسكرة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*(24)، الصفحات 83-84.

- سمر هارون. (12, 2019). الاقتصاد الأخضر: كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 6*(2)، صفحة 254.

- عادل بن صالح. (03 03, 2020). الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة قانون العمل والتشغيل، 5*(3)، صفحة 37.

- عزي هاجر، و سالمي رشيد. (2016). الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*(33)، صفحة 151.

تقرير:

- لولاية الأغواط مديرية الضرائب. (2024). *تحصيل عائدات الجباية المحلية لسنة 2019*. الأغواط.